الاشتراكية والديموقراطية

بقلم الدكتور عبدالله عبد الدائم

لم يبق ثمة شك في ان الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ بالمكاسب التي تحرزها الامة ، هي القيام بين الفترة والفترة، بدراسات واعية معمقة تؤمن قبل كل شيء بفضيلة النقد الذاتي ، وتحاول ان تكشف الاخطاء التي قد تقع في اثناء السير لتحقيق هذه المكاسب ولاحراز مكاسب جديدة .

و « الاداب » اذ تنشر الدراسة التالية للدكتور عبدالله عبد الدائم ، فانها لاتنشرها ايمانا منها بما جاء فيها ، وانما تنشرها لتطلب الى المتخصصين والعلماء بحث هـذا الموضوع ومناقشته بطريقة علمية رصينة تبلور الحقيقة وتقدمها للقراء .

« الاداب »

طرح صدور القوانين الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة قبل حركة سوريا الاخيرة ، مشكلات اساسية لابد ان يعني بها الباحثون ويقدموا لها فضلا من الدراسة الدقيقة ويبينوا مكانها في الحركة الاشتراكية العربية التي نؤمن بها .

ولا يجوز ان يترك امر الخوض في هذه القوانين الى اصحاب التفكير الرأسمالي الذين يعملون على الانتقاص من شانها مافي ذلك شك ، كما لايجوز ان يترك الى المصفقين الذين يجتزئون بالتصفيق عن البحث والدراسة .

ان مايجري في أي بلد عربي لابد أن يعني جميع البلدان العربية ، ولا بد ان تأخذه هذه البلدان مأخذ الجد وان تتعرف على موضعه الحقيقي من ثورتها القومية المنشودة ، وان خطأ مايطبق في بلد عربي لايتحمل مسؤوليته ابناء ذلك البلد وحدهم ، وانما يتحمل مسؤوليته سائر ابناء الشعب العربي ، ولا سيما قادة الفكر بينهم .

فاي مكانة تشغلها القوانين الاشتراكية الاخيرة في ثورتنا العربية الكبرى ؟ وما هو الحكم المجرد الذي تستطيع ان تحكم به عليها النظرة الاشتراكية العربية السليمة ؟ وما هي بالتالي ، من خلال هذه التساؤلات والاجوبة عليها ، المعالم الاساسية التي ينبغي ان تميز الحركة الاشتراكية السليمة في العالم العربي ؟

تلك أسئلة ضخمة ، لاندعي ان في وسعنا وحدنا الاجابة عليها ، وجل مانرجوه ان ندلي بمحاولة يستجيب لها المفكرون في البلدان العربية وتلقى عندهم من النقد والتكملة مايجدر بمثل هذا الموضوع الهام .

ونبدأ بالقول اننا اذ نقبل على نقد هذه القوانين الاشتراكية ، فانما نفعل ذلك ايمانا منا بانها تشتمل على طائفة من المباديء السليمة في حد ذاتها ، لولا مايعطلها من نقائص ترجع الى جملة من الاخطاء ، على رأسها ماتتصف به من طابع حكومي غالب ، وما يشوبها من استبعاد التنظيمات العمالية الشعبية الحقة ، وما تتعرض له من خطر كبير حين تقوم على أساس غير ديمقراطي .

١ ـ الاشتراكية والدولة :

واول مانراه عند تمحيص هذه القوانين انها جعلت الدولة، والدولة وحدها، بأجهزتها البورقراطية«الديوانية» الضخمة ، هي الوصية على هذه القوانين ، وهي المشرعة لها والمنفذة في ان واحد ، دون ان تكون هنالك رقابة شعبية وعمالية حقه . ومثل هذا الخطر قمين بان يفسد الغاية الاشتراكية المرجوة من وراء هذه القوانين ويقتلها في صميمها منذ الخطوة الاولى ، فكلنا نعلم ماتعرضت له الحركة الاشتراكية في العالم من نكسات وابتعاد عن روحها الحقيقية حين غدت اشتراكية تقودها الدولة وحدها، ولتوضيح مانريد ، يحسن ان نجول جولة قصيرة على التجربة العالمية في هذا المجال ، ونقول قبل ذلك ، بين يدي هذه الجولة، ان اي حركة اشتراكية ، مهما يكن الطابع القومي الخاص الذي تريد ان تلبسه ، لا بد لها من الافادة من تجربة العالم في هذا المجال . ومن الخداع ان نضرب صفحا عن الدروس الطويلة التي تقدمها لنا التجربة العالمية في هذا المجال خلال اكثر من قرن ، وان نفعل ذلك باسم الاشتراكية غير المستوردة . فمهما تختلف الصور التي تطبق فيها الاشتراكية في بلد من البلدان ، يظل من الصحيح ان معنى تطورها وقوانينها الاساسية واحدة في جميع البلدان ، اما الخلاف الذي لابد ان يقع فخلاف في الاشكال المشخصة العملية التي تطبق ضمنها الاشتراكية ، اما ان نصوغ المباديء والاهداف صياغة بعيدة عن جوهر التجربة الاشتراكية ، وان نضع فيها مانشاء من مستحدثات ونشكلها على النحو الذي يتبدى لنا ، فمعنى ذلك ان نحمل الاشتراكية ماتحتمل ومالا تحتمل ، وان نكون امام نظام اقتصادي يمكن ان نطلق عليه مانشاء من أسماء الا اسم الاشتراكية .

ولنعد بعد هذا الى جولتنا نتبين من خلالها حقيقة الصلة التي ينبغي ان تقوم في ظل نظام اشتراكي سليم ،بين الدولة والتأميم ، بين الحكومة وملكية مرافق الانتاج القومي .

ولنبدأ بالتجربة الشيوعية نفسها في هذا المجال نستمد منها اول درس في هذا السبيل :

كلنا يعلم ان الماركسية ، التي ينتسب اليها الشيوعيون كما ينتسب اليها غيرهم من الاشتراكيين ، قدمت للصلة بين الاشتراكية والدولة حلا خاصا جعلته في صلب مذهبها واهم مقومات نظرتها، ذلك الحل هو القول بموت الدولة في المجتمع الاشتراكي الحقيقي ، وقيام حكم الاشياء مكان حكم الناس كما تقول عبارة « انجلز Engels » الشهيرة التي اقتبسها من « سان سيمون » ، وقد عبر صديق ماركس هذا عن وجهة نظر الماركسية والشيوعية فيما بعد حول هذه المسالة ، في تلك الصفحات الشهيرة التي كتبها في رده على « دورنج Duhring » . فلقد تنبأ بموت الدولة وعده نتيجة طبيعية للثورة العمالية ، وحفل

لجهاز الدولة في متاحف المستقبل مكانا الى جانب الفاس البرونزية . ذلك ان الطبقات ستزول من المجتمع الشيوعي ويزول معها الصراع القائم بينها ، ولا تقوم حاجة عند ذلك الى اي شكل من اشكال الضغط والسلطة تمارسه طبقة ضد طبقة ، وهكذا يزول في المجتمع الاشتراكي المنشود كل اثر من آثار التحكم ، ولا يبقى الا حكم الاشياء ، اي تنظيم النتاج وتوزيعه توزيعا يرضي حاجات المجتمع والافراد .

ولا يستند ماركس وانجلز في نبوءتهما هذه الى هذا المبرر الوحيد لزوال الدولة ، نعني زوال الطبقات والصراع بينها ، وانما يقيمانه على اسس تمس جوهر الفكرة الاشتراكية وهي التي نريد ان نقف عندها لاهميتها ، فهما يريان ان بقاء الدولة ، كسلطة مسيطرة على وسائل الانتاج ، يفسد التنظيم الاشتراكي في الصميم ويطوح بروحه ، ذلك ان الشيء الاساسي في النظرية الماركسية هو القول بتاميم وسائل الانتاج ، اي جعلها ملكا للمجتمع كله ، لا ملك اقلية متحكمة فيه ، ومعنى هذا التاميم Socialisation « وهو كما نرى غير امتلاك الدولة للانتاج étatisation »ان يكون المجتمع فعلا حرا في تنظيم استخدام وسائل الانتاج هذه لمصلحة مجموعه . ولهذا لايجوز ان يغدو هذا التاميم بحال من الاحوال ملكا للدولة étatisation

فالاشتراكية لايمكن ان تقوم على اساس اي نوع من انواع ملكية الدولة للانتاج . وامتلاك الدولة للانتاج في عرف ماركس وانجلز مرحلة مؤقتة في بداية الحركة الاشتراكية ، لها مبرراتها ، ولا بد ان تزول .

يضاف الى هذا ، انه اذا صح ان تتحول الملكية للدولة خلال فترة محدودة من الزمن كما راى ماركس ورفيقه وسائر قواد الحركة الماركسية فمن غير الجائز ان تقوم الدولة بادارة هذا الانتاج على اية حال . وقد عبر كثير من زعماء الماركسية اذ ذاك عن مخاطر ادارة الدولة للانتاج حين تضطرها الظروف الى امتلاكه ، مبينين ان هذه الادارة من شانها ان تفسد جوهر الاشتراكية وروحها ، هكذا نقرا للاشتراكي الديمقراطي النمسوي « باور Otto Bauer » كتيبا صغيرا اصدره عام ١٩١٩ حول التاميم ، يقول فيه :

« من الذي سوف يدير بعد ذلك الصناعة المؤممة ؟ هل هي الدولة؟ ابدا . فاذا ادارت الدولة جميع الصناعات دون استثناء ، غدا لها من القوة والسلطان القدر الكبير امام الشعب وامام ممثليه . ومثل هذه الزيادة في قوة الحكومة لابد ان يغدو خطرا على الديمقراطية . يضاف الى هذا ان الحكومة اسوأ من يستطيع ادارة الصناعة المؤممة : وليس ثمة انسان اسوأ من الدولة ادارة للاستثمار الصناعي ، ولهذا كنا نحن الاشتراكيين نطالب دوما بتاميم الصناعة ولا نطالب ابدا بوضعها في يد الدولة » (١) .

كذلك يقف « كوتسكي Karl Kautsky » الاشتراكي الالماني الشهير وقفة خاصة عند صلة الدولة بالاشتراكية ، ويصرح ايضا بضرورة ابعاد الدولة عن ادارة الانتاج الاشتراكي . ومما يكتبه منذ عام ١٩١٩ ، عندما كانت مشكلة التاميم مطروحة في المانيا واوروبا الوسطى :

« لقد استنكرنا دوما الاخذ باشتراكية الدولة ، تلك الاشتراكية التي تحل عبودية الدولة محل عبودية اصحاب رؤوس الاموال ... ولقد انكرنا دوما ان يكون امتلاك الدولة للانتاج اشتراكية تلبي منازع الطبقة العمالية الحديثة » (٢) .

بل يذهب به الامر عام ١٩٢٢ الى ان يوحد بين ملكية الدولة وبين العبودية فيقول :

« ان بورقراطية الدولة ليست الا اداة للتسلط ، وليس جهازا اقتصاديا ، وعلينا ان نستبعدها ، لا في مجال السياسة حسب ، بل في مجال الاقتصاد خاصة ، ان الذي ينبغي ان نطالب به هو تاميم وسائل الانتاج وهذا يعني بالنسبة الى المرافق الكبرى بينها ، جعل الملكية ملكا

(١) Otto Bauer, la Marche au Socialisme, P. 18.

(٢) K. Kautsky, Der Weg Zur Mackt, P. 13.

للامة ، ولا يعني بحال من الاحوال استثمار هذه الملكية من قبل بورقراطية الدولة . ان على العمال ان يحولوا دون هذه البورقراطية ،لان الاشتراكية ينبغي ان تعني تحررهم لا عبوديتهم » (١).

وفي عام ١٩٣٢ ، يتحدث كوتسكي نفسه عن التاميم في حال انهيار النظام البولشفي الذي انشق عنه ، فيقول :

« ان ما سياتي به انهيار الديكتاتورية في روسيا هو قبل كل شيء الحركة الحرة للكتل الشعبية ، نعني الديمقراطية . فمنظمات هذه الكتل ، من نقابات وتعاونيات واحزاب سياسية ، سوف تستطيع ان تنمو بحرية ومثلها لجان السوفيات في مختلف المؤسسات » .

ولن نأتي بالعديد من الاقوال التي تشهد بما قر في اذهان الكثير من قواد الحركة الاشتراكية في العالم من ضرورة الفصل بين الاشتراكية وبين امتلاك الدولة لها ولا سيما ادارة الدولة لمرافقها ، فهؤلاء جميعا قد وقفوا وقفة صريحة عند هذا الجانب الهام ، وبينوا بشكل اخص مخاطر البورقراطية « الديوانية » نعني سيطرة جهاز موظفي الدولة على ادارة الحركة الاشتراكية ، وقد اصبح من الواضح الجلي ، بعد تطور الحركة الاشتراكية ،على اختلاف اشكالها ، ان اخطر ماتتعرض له هو اختناق مقاصدها الديمقراطية تحت وطاة الجهاز البورقراطي والبوليسي ، وتكون اقلية موجهة ذات امتيازات ،هي الطبقة البورقراطية وكلمة الحق التي انتهى الى تطور الاشتراكية ، انه **لايكفي فيها ان نؤمم وسائل الانتاج بل لابد ايضا وخاصة ان نؤمم وسائل التحكم .**

ولن نتحدث بعد هذا عما انتهت اليه التجربة الشيوعية بعد ان اضطرت الى ارجاء مبدأ موت الدولة ، واقامت حكما هو اقسى انواع التسلط والحكم . ولن نلتمس لها المبررات كما يحاول اصحابها ، حين يبينون ان مالجأت اليه من تقوية لتسلط الحكومة وطغيانها نتيجة طبيعية لما تعرض له الاتحاد السوفياتي في بداية نشأته من مؤامرات في داخله وخارجه ومن مكائد المجتمع الرأسمالي من حوله . وحسبنا ان نقول ان حكم الناس قد انتصر على حكم الاشياء في المجتمع الشيوعي ، او ان نقول بتعبير اصح ان حكم الاشياء قد ولد حكم الناس في اقسى صوره . والذي نريد ان نفيده من هذا المصير الذي صارت اليه التجربة الشيوعية شيئان :

الاول مايؤدي اليه تسلط الدولة وتحكمها ــ رغم مايعدله ضمن النظام الشيوعي من قيام حركة اخذ وعطاء بين القاعدة والقمة ــ من تطويح بهدف اساسي من اهداف الاشتراكية ، نعني الديمقراطية ، وما يقود اليه من تحويل للاشتراكية عن معناها الاصلي : نعني تحقيق انسانية الانسان على اكمل وجه .

والثاني ، وهو الاهم عندنا ، هو ان التجربة الشيوعية حين ارادت ان تستمسك بهذا المبدأ الماركسي استمساكها بكل ماهو صادر عن ماركس ، اضطرت الى موقفها الشاذ هذا وذهبت من الصفر الى اللانهاية كما يقال ، فهي اصرت على صحة هذا المبدأ ،مبدأ موت الدولة في المجتمع الاشتراكي المنشود ، واعتبرت هذا الامر ممكنا وواجبا . وعندما اثبت التطبيق خطأه ، لم تتراجع عنه ، بل اثرت ان تقول انها ارجاته الى حين ، الى المرحلة الشيوعية الحقة التي لم تأت بعد ، وفي انتظار ذلك اليوم الموعود ذهبت الى النقيض تماما ، فاباحت اقامة اقسى انواع

(١) K. Kautsky, la révolition prolétarienne et son programme, PP. 317 — 318.

الحكم ، ولم تعمل بحال من الاحوال على تنصيب حكومة في طريق الزوال والموت ، بل نصبت اقوى الحكومات واكثرها تسلطا .

ذلك ان مبدأ موت الدولة مبدأ نظري في راينا ، والوصول الى ذلك المجتمع الشيوعي الذي ينحل فيه كل صراع طبقي ، ويتكون خلاله الانسان الامثل ، الانسان الشيوعي الكامل ، اصبح امرا وهميا كما دل تطور الحوادث وبدلا من الذهاب بالاشياء حتى نهايتها ، وافقادها بالتالي كل قدرة على التطبيق ، نؤثر ان توضع الامور في نصابها دون غلو عقيم . والموقف السليم في نظرنا هو ان وجود الدولة ، كمنظم لعلائق الناس وموازن بين مصالحهم ، قدر لابد منه . غير ان قيام الدولة في المجتمع الاشتراكي لايعني في نظرنا ان تكون هي مالكة الانتاج والمشرف على ادارته . **والموقف السليم ان يكون الانتاج ملكا حقيقيا لمجموع الشعب تراقبه منظماته المختلفة ، وتشرف الدولة على تنظيم هذه المراقبة وانفاذها .**

والشيء الهام الذي نريد ان ننبه اليه في هذا المجال خطأ قد يتلقفه اعداء الاشتراكية ، حين يربطون بين التخطيط الاشتراكي وبين تحكم الدولة ، وحين يعتبرون التحكم ملازما لمثل هذا التخطيط ، وينتهون من وراء ذلك الى الاخذ بافكار يسمونها حرة ، وليست من الحرية في شيء . انهم ليقولون : مادامت الاشتراكية تؤدي الى تقوية السلطة السياسية للدولة فمن الواجب ان نستبعدها باسم حقوق الانسان وباسم الحرية الفردية . وواضح ان مثل هؤلاء الراسماليين يريدون ان يفوتوا المشكلة الاساسية ، ويلعبوا عليها ، فالمشكلة الاساسية ليست ان تنقص سلطة الدولة او تزداد ، ان المسالة كل المسالة ان نعلم من هي الايدي التي تملك هذه السلطة ، وباسم من تمارسها ، المسالة الحقة ان نسائل هل الدولة دولة ديمقراطية ام لا .

لقد علمنا اعداء الاشتراكية ان يتحدثوا عن مخاطر زيادة سلطة الدولة ، واصبح هذا النغم مقوما اساسيا من مقومات العلم السياسي الحر ، كما يقولون . وهم حين يسوقون مثل هذا الحديث لايسوقونه رغبة في توطيد دعائم الديمقراطية ضمن المجتمع الاشتراكي ، بل رغبة منهم في ضرب النظام الاشتراكي في صميمه ، انهم يقلقون لقوة السلطة في النظام الاشتراكي ، وكانما ينسون ان السلطة في النظام الراسمالي في خدمة المصالح الفردية ، انهم يقعون في تناقض مابعده تناقض : فهم يريدون دولة ضعيفة غير قادرة على فرض مطالب الشعب وتغليبها على المصالح الفردية ، ولكنهم يريدون هذه الدولة قوية عندما يكون الامر امر حماية الامتيازات الخاصة التي يتمتعون بها ، ان الراسمالي المدعي للحرية يرى من الاسراف والخطر ان تتدخل الدولة في تنظيم النقد وتحول دون رفع الاسعار ولكنه يرى في الوقت نفسه ان من واجب الدولة ان تملك الوسائل لشراء الفائض من القطن الذي لا يباع ولتوزيع الاعانات على المؤسسات التي تعاني من بعض الصعوبات وللحيلولة دون ارتفاع اجور العمال او انخفاض ثمن القمح .. انه لا يعترف على « الاشراف » الذي يضايق مكاسب الشركات الفردية ، ولكنه يطلب الحماية والضمانات ضد نتائج المنافسة الحرة التي يمكن ان تسيء الى الربح . وكانما يجعل الراسمالي وظيفة الدولة الاقتصادية تاميم الخسائر وضمان فردية الارباح .

نقول هذا لئلا يقع اللبس عندما ننادي باستبعاد ملكية الدولة للانتاج وادارتها له في المجتمع الاشتراكي ، فنحن عندما نقول ذلك نعني ان يكون الانتاج ملكا حقيقيا للشعب والا تكون سيطرة الدولة عليه وسيلة لحرمان الشعب ، صاحبه الحقيقي ، والا يؤدي تحكم اجهزة الموظفين الى عبودية جديدة ، تحل محل عبودية راس المال . او لم يذهب بعضهم الى حد القول ان سيطرة بورقراطية الدولة على التاميم تؤدي الى خسائر مالية تفوق في بعض الاحيان مكاسب التاميم ؟ او لم يصف لنا ماركس نفسه تلك الطبقة الجديدة من البورقراطيين مطلقا عليها اسم « لاهوتيي » ، مبينا كيف انها تجعل من الدولة ملكها الخاص ؟ الم يحدثنا عنها حديث العارف باخطارها حين قال : ان السلطة مبدأ معرفتها وان عبادة السلطة قوام تفكيرها » ؟

ان الذي ننادي به ونراه على وفاق مع الاشتراكية الصحيحة ، الاشتراكية الديمقراطية ، هو ان اخذنا بالاشتراكية في تنظيم الحياة الاجتماعية لا يقودنا الى تاييد التدابير الزجرية التي تتخذ باسمها ، ولا يبيح لنا ان نقر انطفاءها وضياعها او انحرافها تحت ثقل الجهاز الاداري الحكومي ، بله تحت وطأة النظام البوليسي للدولة . ولقد اثبت تطور الاحداث في العالم الحاجة تزداد يوما بعد يوم الى اشتراكية جديدة ، قومية وديمقراطية في الوقت نفسه . اننا لا ننظر الى زيادة سلطة الدولة زيادة ناجمة عن مهمات التوجيه الاقتصادي التي تتولاها على انها « شر في ذاتها » . كما اننا ندرك ان ملكية الدولة للانتاج يمكن ان يأتي كمرحلة مؤقتة انتقالية تمهد لملكية الشعب له . غير ان الحظر في نظرنا ، هو الا تتحقق المشاركة الديمقراطية الحقة والا تقوم رقابة ديمقراطية فعلية على عمل الحكومة ، فتسيء الحكومة السلطة وتقلب للاشتراكية ظهر المجن . اننا لا نذهب مع الشيوعية الى حد القول بموت الدولة وبحلول الاشياء محل حكم الناس . وانما نذهب الى الاخذ باكثر الحكومات ديمقراطية ضمن ظروف معينة ، والى القول بمساهمة جميع المواطنين ومجموع الطبقة العاملة في السلطة السياسية . ان ما نرفضه ان تقوم فئة معينة باحتكار السلطة ، سواء كانت فئة السياسيين او المشرفين او الفنيين ، فضلا عن ان تكون هذه الفئة فئة رجال الشرطة .

.....

من خلال هذا المنظار ننظر الى القوانين الاشتراكية التي صدرت في الجمهورية العربية المتحدة . ان اول مطعن يقفز امام الاعين ، هو هذا الارتباط الوثيق بين اصدارها وانفاذها وبين الدولة . فالدولة هي التي تشرعها على نحو ما تشاء ، وهي التي تطبقها ، دون اشراف فعلي من قبل فئات الشعب المعنية . وهي التي تاخذ وتعطي ، وتقبض وتبسط ، دون ان يكون للعمال تنظيم يشركهم في ذلك كله ، ودون ان يعلم انسان مصير ما يؤمم . والنوايا الحسنة لا يمكن ان تكفي في هذا المجال . وتنظيم الدولة في العصر الحديث لم يعد يقبل ان تقوم الامور على النوايا الطيبة ، ولا بد من ضوابط حقيقية في النظم نفسها .

يضاف الى هذا ان السيطرة البورقراطية على ادارة هذه القوانين الاشتراكية امر واقع . فالبورقراطية كطبقة جديدة لها امتيازاتها ومصالحها من اهم الادواء التي شكت منها مصر بعد الثورة وشكت منها الجمهورية العربية المتحدة بعد ذلك . وبداية تطبيق القوانين الاشتراكية كشفت اوضح الكشف عن سيطرة هذه الطبقة البورقراطية . ولا ادل على ذلك من ان ادارة الشركات المؤممة قد تولاها

منذ البداية أناس لا يملكون من الكفاءة غير ولائهم للعهد .

التأميم والرقابة الشعبية

ولكي تتخذ هذه الاشياء التي نقولها معناها الحي ، وليكون لدعوتنا الى نظام اشتراكي يمتلكه الشعب حقا ، رقابة وانفاذا ، معناها المشخص ، لنحاول ان نتحدث عن طراز الصلة التي ينبغي ان تقوم بين التنظيم الاشتراكي وبين الشعب الذي ينبغي ان يقوم التنظيم من اجله .

ونقول تمهيدا لهذا الحديث ، ان الاشتراكية العربية ، على نحو ما نتصورها ليست مجرد نظام اقتصادي أو سياسي ، وانما هي طراز كامل وشامل في الحياة ، هدفه الاول والاخير في نظرنا تحرير طاقات الانسان العربي وفك اغلاله ليستطيع ان ينتج حقا ويبني حضارة امته ويسهم بذلك في الحضارة الانسانية .

ولهذا لن يكون للاشتراكية من معنى اذا لم تؤد الى تحرير المواطن تحريرا حقيقيا ، وهي تنقلب على ذاتها ان لم تتحقق فيها المساهمة الفعلية من قبل الشعب الذي تناله خيراتها. ولهذا كان السبيل السليم لبناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي هو محاربة المركزية المطلقة للسلطة والحيلولة دون سيطرة البوروقراطية ، تلك السيطرة التي هي نتيجة طبيعية لتمركز السلطة . وزوال المركزية في المجتمع الاشتراكي يعني توزيع السلطة على جميع مستويات الحياة الشعبية وجعلها مبثوثة في المنظمات الشعبية والعمالية الحقة . بل نذهب الى أبعد من هذا ، فنرى أن الديمقراطية الحقة لا يمكن أن تتحقق في الصناعة ، اذا لم تطبق مبادئها في مستوى العمل نفسه . ونقطة البداية في الديمقراطية تحت ظل النظام الاشتراكي ، هو العمل نفسه في نظرنا . وبدءا من ديمقراطية العمل يمكن ان نرقى الى تنظيمات ديمقراطية على مستوى أعلى . أما أن نتصور العكس فزيف وخداع : فلا يمكن أن تقوم ديمقراطية بدءا من القمة .

لهذا نقول ان الحياة الديمقراطية في مجال الصناعة ينبغي ان تبدأ في العمل نفسه . فهناك طائفة من المشكلات خاصة بكل معمل على حدة ، ولا يمكن حلها الا في مكانها، ضمن اطار العلائق المباشرة التي تقوم بين الاطراف المعنية. يضاف الى هذا أن من الواجب ، في مثل هذا التنظيم الديمقراطي للمعمل ، أن يترك الى العمال انفسهم أكبر عدد ممكن من الاعمال الصغيرة التي يقوم بها عادة المديرون أو المراقبون . فالمجتمع الديمقراطي لا يتكون الا عن طريق المشاركة في المسؤولية وتحمل أعبائها .

وما نريد أن ندخل في هذه التفصيلات . وقدارنا من ورائها ان نؤكد حقيقة اولى وهي ان بداية التنظيم الديمقراطي في المجتمع الاشتراكي ينبغي ان تنطلق من القاعدة لا من القمة . فما دامت الأمور في مثل هذا المجتمع تدار من عل ، وما دامت شروط العمل اليومي للعامل ترسم في قمة السلم ، تظل روح الديمقراطية الحقة بعيدة عن أن تداخل المجتمع الاشتراكي .

ويتبع ذلك دون شك ان توجد لجان ومجالس استشارية عمالية ، على مستوى المعمل ، وعلى مستوى المنطقة وعلى مستوى الدولة كلها ، وان يشرف العمال فعلا على انفاذ الخطة الاشتراكية ويسهموا فيها ويدركوا غاياتها . فالتخطيط الاشتراكي ، كيما يكون ديمقراطيا ، لا بد أن يضمن اسهام الشعب في القرارات التي يتخذها المشرف على التخطيط من جهة ثانية . وكلنا يعلم كيف يلجأ الاتحاد السوفياتي نفسه الى اقامة تيار هابط من المنظمات الحكومية الى الوحدات البسيطة في الحياة الاقتصادية ، يرافقه تيار صاعد من أصغر الوحدات الى المركز اي الى السلطة الفعلية التي تنفذ . وحركة الصعود والهبوط هذه لا تتم ، كما نعلم، وفق مسار شاقولي ، وانما تتم عن طريق شبكة معقدة تنشأ عن التقاء هذا التتابع الشاقولي ذي الطابع الفني والمهني ، مع التوزع الافقي ذي الطابع الاداري والجغرافي .

هكذا تذهب التوجيهات الاساسية المتصلة بالاهداف الهامة للخطة من الدولة الى المنظمات العمالية نفسها ، بدءا من اصغرها ، كالمعمل او فرع الشركة ، وتناقش وتعدل لترفع من جديد الى الهيئة الناطقة للخطة ، بعد ان تخضع للاحظات عديدة تقدمها الوحدات الفنية التي تعمل في كل مرحلة من مراحل العمل .

وما نريد ان نقول ان هذا الاخذ والعطاء بين المحيط والمركز في الدولة الشيوعية يحقق الاغراض التي نرجوها حين نتحدث عن رقابة فعلية يقوم بها العمال والشعب. ذلك ان هذا الحوار الذي يقوم بين القاعدة والقمة في النظام الشيوعي ، مهما يكن شأنه ومهما يطل امده ، خاضع في النهاية الى القرار الذي تتخذه الهيئة المنظمة للخطة الاشتراكية او الذي تتخذه الدولة . ولا يمكن ان يقوم تخطيط اشتراكي ديمقراطي صحيح في نظرنا اذا كان من الممكن دوما ان تتخذ قرارات تخالف مصالح الشعب في مجموعه . ولهذا كان من الواجب ان تضاف الى طريقة الحوار هذه، الحوار الذي يقوم بين المركز والمحيط ،وسائل اخرى تضمن اسهام الشعب اسهاما فعالا : من مثل مراقبة الوحدات الانتاجية من قبل نقابات العمال ، ومن مثل اقامة لامركزية واسعة ، بل من مثل قبول قيام ضروب من الصراع قد تبلغ حد الاضراب وحد انكار القاعدة لقرارات تتخذها القمة . وبدهي أن مثل هذا المطلب يستلزم تربية خاصة للكتل الشعبية ، من شأنها ان تشيع بينها المعاني الصحيحة للحرية والمسؤولية .

وبقول موجز ان الاشتراكية وخططها ليست كما قلنا ونقول غايات في ذاتها ، وليست لها من قيمة الا كوسيلة لخلق حضارة حقيقية قوامها الحفاظ على الانسان. ولا بد ان تنحرف الاشتراكية عن غاياتها اذا هي ادت الى ابعاد العمال انفسهم عن المشاركة في الادارة الفعلية للشركات والمؤسسات ، واذا لم يكن من حق هؤلاء ان يقبلوا او يرفضوا تجاوز مستوى معين من الانتاج ، وان يوجهوا السياسة الاقتصادية للشركة أو المؤسسة ، وان يراقبوا مراقبة فعلية انفاذ هذه السياسة (ضمن اطار الاهداف والكميات التي تحددها الخطة) .

وواضح ان مثل هذه المطالب الاساسية ، الكفيلة بضمان الديمقراطية الفعلية في المجتمع الاشتراكي بعيدة عن أن تتحقق في ظل القوانين الاشتراكية التي صدرت في الجمهورية العربية المتحدة . فمثل هذه الرقابة الشعبية غير قائمة. والعمال لا يعدون ان يتلقوا الخطة كاملة جاهزة، وما عليهم الا ان يقبلوا بما يمنح لهم ، دون اعتراض او توجيه . وهم في ذلك كله منفعلون لا فاعلون ، لم يشاركوا في الخطة ولا يشاركون في انقاذها او مراقبتها .

٣ ـ مثال يوغوسلافيا :

وزيادة في توضيح هذه المشاركة الفعلية التي ينبغي ان تتوافر للعمال والشعب ضمن المجتمع الاشتراكي ، يمكننا ان نتحدث عن الصورة

التي اتخذتها هذه المشاركة في دولة اشتراكية هي يوغوسلافيا ويزيد من اهمية هذا الحديث عن يوغوسلافيا ، ما يخيل الى بعضهم من صلة قائمة بين التنظيم الاشتراكي فيها وبين ما كان يتم ويجري في الجمهورية العربية المتحدة . ونهرع الى القول ان مثل هذه الموازنة خاطئة ، وان اوجه الشبه بين النظام الاشتراكي اليوغوسلافي وبين الخطوات الاشتراكية التي كانت تقوم في الجمهورية العربية المتحدة ، تظل ضعيفة، لا سيما ان النظام الاشتراكي اليوغوسلافي كما نود ان نبين يعني عناية خاصة بتنظيم اسهام العمال في تخطيط النظام ومراقبته ، ويحاول ان يجد صيغة جديدة لديمقراطية فعلية ضمن النظام الاشتراكي .

ويهمنا قبل ان نوغل في الحديث عن مقومات هذا النظام والشكل الذي حققه عن طريقه اسهام العمال فيه ، ان نقول صراحة اننا نضرب مثال يوغوسلافيا لا لاننا نتبناه ، فلنا عليه مآخذ سنذكرها ، ولكن لنقدم صورة عما يمكن ان يكون عليه اشتراك القاعدة العمالية والشعبية في التخطيط الاشتراكي .

هذا الشكل من مشاركة الفئات الشعبية في التنظيم الاشتراكي ، انتهت اليه يوغوسلافيا بعد تطوير لتجاربها الاولى . فبعد خطتها الاشتراكية الاولى التي بدأت في مؤتمر فوكوفار Voukovar ، جاءت الخطة الثانية التي تبنتها رابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين في مؤتمرها الخامس عام ١٩٤٨ ثم تلتها الخطة الثالثة التي اعقبت ما تم من اعادة نظر شاملة في التخطيط والادارة الاشتراكيه ، بين عام ١٩٥١ وعام ١٩٥٤ ، والتي انتهت باقرار المنهاج الحالي لرابطه الشيوعيين اليوغوسلافيين .

واهم ما هي هذه الخطة الجديدة الاخذ بفكرة « الادارة العمالية »» والعمل على مشاركة الهيئات التي ينتخبها العمال مشاركة فعالة نافعة في ادارة الاعمال . قد نتجت عن ذلك نتيجة هامة وهي السماح بلامركزية الرقابة ، وبادارة جميع الشركات والمؤسسات بالتالي ادارة عمالية فعلية . وطبيعي ان يناهض هذا التنظيم الجديد التنظيم القديم القائم على الطغمة وعلى التخطيط القسري ، وان يقود الى حذفه نهائيا.

والدافع الاساسي الذي يثوي وراء هذا التنظيم الجديد ، الاخلاص للفكرة الماركسية الاساسية التي اشرنا اليها ، فكرة موت الدولة تدريجيا والتقدم التدريجي في مجال الديمقراطية . وكلنا يعلم ان من مقومات النظام اليوغوسلافي اعتقاد قادته انهم مخلصون لتعاليم ماركس ، وانهم يفسرونها التفسير السليم الذي لا يجوز ان يفرضه عليهم أحد ، والذي يتلاءم مع ظروف بلدهم وتجربتهم .

وبعد أن يبين الشيوعيون اليوغوسلافيون ان طريق التطور نحو الاشتراكية يمكن ان يتخذ اشكالا مختلفة ، وان ما يقرر خلال المرحلة الاولى المؤدية الى الشيوعية النهائية خاضع دوما لتطور الاحداث ومنطق الظروف ، يبينون ان ثمة مشكلتين كبريين تطرحهما الفترة الانتقالية في يوغوسلافيا . أما الاولى فهي ضرورة اشراك الكتل الشعبية في بناء الاشتراكية . ولا يرفض الشيوعيون اليوغوسلافيون في هذا المجال مبدأ ديكتاتورية الطبقة العامة ، تلك الدكتاتورية التي يجسدها ويمثلها الحزب الشيوعي ، كما انهم يقررون ان مستوى وعي الكتل الشعبية ما يزال ناقصا في المرحلة الانتقالية التي هم بصددها . غير انهم في الوقت نفسه يجعلون من اسهام الكتل الشعبية على اوسع نطاق ممكن الشرط الاساسي للنجاح . فسلطة الحكومة السياسية كما يبينون ليست سلطة معصومة عن الخطا ، واخطاء هذه السلطة تزداد وتستشري بمقدار ما تبتعد عن الكتل الشعبية .

اما المشكلة الثانية التي يرونها اساسية في هذه المرحلة الانتقالية، فهي خطر البورقراطية ، ذلك الخطر الذي يكاد يلازم تلك المرحلة ويكون جزءا مقوما لها . ويعطي اليوغوسلافيون لكلمة بورقراطية معنى واسعا، فيرون فيها ما تلجأ اليه الحكومة من تصرفات اعتباطية ومن ايغال في الضغط والتسلط وتزيد في الاحتكارات ، من اجل مصلحة الهيئات الادارية والشخصيات المشرفة . وخطر البورقراطية الاكبر في نظرهم هو ان التاميم في مثل هذه الحال ، حال سيطرة هذه الطبقة ، لا يمكن ان يؤدي الى موت الدولة خلال فترة قريبة . وهم يرون ان خطر البورقراطية خطر يمكن اجتنابه وما هو بالقدر المحتوم في مرحلة الانتقال . غير ان اجتنابه لا يمكن أن يتم الا بفضل جهد واع ودائم ، اهم مقوماته الحد من وظائف الدولة لمصلحة الهيئات المستقلة ولمصلحة الديمقراطية المباشرة ، بل العزوف عزوفا تاما عن تدخل الهيئات الحكومية في بعض الميادين الخاصة .

وقد طبقت هذه الافكار تطبيقا مستمرا على مشكلات التنظيم والتخطيط الاقتصادي . وطبقت في ميداني القطاع الخاص والعام على السواء . اما في مجال القطاع الخاص ، ونعني به قطاع الزراعة بالدرجة الاولى ، فقد كان أول مظاهرها ذلك القرار الجريء ، قرار حل المزارع الجمعية التي خلقت تحت تاثير الضغط المباشر . والتفسير النظري لهذا القرار ، كما عبّر عنه « كارديلي Kardeli نائب رئيس الجمهورية والدماغ المفكر للحزب الشيوعي في يوغوسلافيا، تفسير جدير بالتامل . فاحترام ارادة الافراد الفعلية في هذا المجال امر واجب « لا لان مثل هذا الاحترام حق من الحقوق الديمقراطية فحسب، بل لانه اولا وقبل كل شيء ، ضرورة اقتصادية وميزان للاقتصاد التعاوني وعامل لا يستغنى عنه في نمو هذا الاقتصاد » . وهكذا زالت كل ادارة ذات طابع رسمي في مجال الزراعة ، وغدت المنافسة الحرة ، ضمن اطار الشروط العامة التي تفرضها الخطة ، هي القاعدة السائدة .

اما في مجال القطاع العام ، القطاع المؤمم ، فلقد تم فصل الملكية عن الادارة ، وتم فصل كليهما عن الحكومة . وغدا المجتمع هو الذي يملك المؤسسات والشركات ، وغدا العمال هم الذين يتولون ادارتها ، عن طريق لجان الادارة ومجالس العمال ، يشاركهم في ذلك مديرون يتم انتقاؤهم عن طريق المسابقة . وليس ثمة تنظيم هرمي يعلو فوق الشركات والمؤسسات ويفرض عليها ما يفرض . ولهذه الشركات والمؤسسات الحرية الكاملة في وضع خطط الاستثمار على نحو ما ترى ، ضمن اطار القوانين السارية . والرقابة القائمة مقصورة على شرعية العقود والرقابة المالية ورقابة مصرف التسليف، دون ان تتعدى ذلك الى انفاذ الخطه نفسها ، بل ليست ثمة عقوبات تفرض على العمال في حال عدم انفاذهم للخطة ، لان لهؤلاء العمال حصتهم في الارباح الى جانب حصة الدولة الاتحادية وحصة الجمهوريات وهيئات الاداره المحلية . ومشاركة العمال هذه في ارباح الشركات والمؤسسات من العوامل الهامة التي تثير لديهم مضاعفة الجهد الشخصي ، كما انها في الوقت نفسه سبب أساسي يجعل هيئات الادارة العمالية تحرص على حقها في الادارة ولا تتيح لهم ان ينقلب الى مجرد كلام مكتوب .

غير ان نظام الادارة المستقلة للشركات والمؤسسات كما عرفته يوغوسلافيا لا ينجو من حدود وقيود . فلقد ارادت الدولة ان تجتنب كل تدخل في تحديد الاجور ، غير انها توصلت الى مثل هذا التدخل بطريق غير مباشرة ، بوساطة السلطات التي منحتها في هذا المجال لهيئات الادارة المحلية (اللجان الشعبية كما تسمى هناك) . وهي لم تتخلّ كذلك تخليا تاما عن جميع وظائف التنفيذ . غير ان في وسعنا ان نقول في الجملة ان القاعدة العامة في القطاع العام ، القطاع المؤمم ، هو استقلال الشركة او المؤسسة .

من هنا نرى ان التخطيط الاشتراكي في النظام اليوغوسلافي مباين لما كان عليه في النظام السابق عليه ، نظام « التخطيط الحكومي » ، ومباين لما هي عليه الحال في سائر البلدان التي تسير نحو الاشتراكية. فليس في هذا التخطيط مجال للقسر المباشر او للاوامر الصادرة من عل . والشركات والمؤسسات تضع خطتها في حرية تامة . وليس ثمة توافق بين هذه الخطة وبين تنبؤات الذين يضعون الخطة العامة في الدولة الاتحادية كلها الا اذا قام هؤلاء بمهمتهم حق القيام فتصور الوسائل الملائمة لتحقيق الاهداف . وفي وسعنا ان نترجم هذا التنظيم الذي تحدثنا عنه الى لغة اخرى ، فندعو القيود المفروضة على واضعي الخطة العامة ، والسلطات الممنوحة للمجالس العمالية المحلية ، باسم

الحريات : حرية الفلاح في أن ينتسب الى المزرعة الجماعية او لا ينتسب اليها حرية المنتجين جميعهم وتحررهم من الضغط المباشر ، حرية المستهلكين ، استقلال المؤسسات والشركات ، الحريات السياسية المتمثلة في المشاركة في الادارة وفي الخطة. وفي وسعنا ان نقول ان النظام اليوغوسلافي ، على نحو ما تم تعديله في السنوات الاخيرة ، محاوله للتوفيق بين التخطيط الفعال الناجع وبين مزيد من الحريه على جميع مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية مع اجتناب السلوك الاعتباطي من قبل الدولة .

وقد كشفت التجربة عن أن توسيع أطار الحريات على هذا النحو لم يؤد الى الحد من تعدم الاقتصاد اليوغوسلافي . والامر على عكس هذا تماما . فقد عرف ذلك الاقتصاد بعد تطبيق هذا النظام الجديد وثبه جديده، بعد فترة طويله من الركود .

لقد عني المفكرون اليوغوسلافيون عناية عميقةبمسألة الحرية ، ووفروا لها الكثير من جهدهم . وادركوا ، تمشيا مع تعاليم ماركس ، أن الديمقراطية الاشتراكيه لا تعني أن نفسح المجال امام النزعات المعادية للاشتراكية ولا تعني اضعاف المجتمع الاشتراكي امام القوى السياسيه المعادية . فالمسأله ، كما يقول « كارديلي » ليست مسألة حريه مجردة . والديمقراطيه الاشتراكية لا تنطلق من المباديء المجردة ، مباديء الانسانية والحرية ، وان كانت الانسانية والحرية على رأس مبادئها واهم مقوماتها . والنظرة الديمقراطية السليمة ضمن المجتمع الاشتراكي ينبغي ان تنطلق من خلال التجربة الفعليه الواقعيه والعلائق الحقيقية ضمن ذلك المجتمع . وأهم مقومات هذه العلائق قيام نظم ديمقراطيه تيسر العمل الاشتراكي وتدعمه . ومهمة الديمقراطية الاساسية في مجتمع اشتراكي هي **الانتقال الى مرحلة تنقلب فيها سلطةالعمال من سلطه تتم لمصلحة الكتل العاملة الى سلطة مباشره تمارسها الكتل العاملة نفسها . وسبيل ذلك ان تحل محل الدولة شيئا بعد شيء أشكال منالادارة الاجتماعية المستقاه أساسها المصالح المادية والاجتماعية للعمال .**

ولا شك ان هذه المحاولة التي جربتها يوغوسلافيا جهد جدي في سبيل حل المشكلة الاساسية التي تواجه الاشتراكية اليوم ، مشكلة الديمقراطية . ومع ذلك فهذا الحل لا يخلو من نقائص ، وما يزال من العسير علينا ان نقر أن هذا النظام القائم على « الحكم الذاتي » في ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والمستند الى اسهام شعبي مباشر ضمن جبهه واحده تدافع عن الاشتراكيه وتحميها ، هو الشكل الامثل للديمقراطيه الاشتراكية . فهذا النظام في الواقع يفسده وجود حزب وحيد هو الحزب الشيوعي ، يتحكم في توجيه كل شيء، رغم الحدود والقيود . الامر الذي يجعل الجدل والنقاش الحر على مختلف المستويات مقصورا على المسائل الجزيئيه الصغرى ذات الاهمية العابرة . اما المسائل الكبرى فرابطه الشيوعيين هي التي توجهها ، وهي التي تمسك بزمام السير نحو الاشتراكيه . واذا رجعنا الى الحقيقه التي قررناها ، وهي أن الاشتراكية ليست ذات طريق واحد ، وان الشكل الذي اعطاه « تيتو » لها ليس أول شكل ولا اخر شكل ، ادركنا ما يمكن ان يقع فيه مثل هذا النظام حين لا يفسح مجال المناقشة امام الشعب حول اسس السير نحو الاشتراكية ، وحين يقتصر على مناقشة النتائج الجزئية البعيدة للنظام الاشتراكي الذي تم اختياره له ، وحين يكون مجال البحث المتروك له اشبه بالخط الابيض الذي تتركه السفينة عند سيرها . ان الديمقراطية الحقه لا تنعقد بذرتها حقا الا اذا فهم المواطنون أهداف الخطة المرسومة ، ومآل هذه الخطة ، والمرحله التي وصلوا اليها ضمن هذه الخطه ، **والتغيرات التي يمكن ان تطرأ** عليه والا اذا فهموا أولا سبب الجهد الذي يطلب اليهم أو الضغط الذي يفرض عليهم ، وادركوا انهم يسهمون في العمل اسهاما حقيقيا واضحا ، وتلبس موافقتهم عليهلبوس العمل الشخصي الحر .

صحيح ان رابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين تقرر انها ليست حزبا سياسيا ، وان على الشيوعيين ان يناضلوا من اجل بناء الشيوعية « لا من علياء المراكز التي يمكن ان يشغلوها في الجهاز الحكومي الاداري ، ولكن ضمن الكتل نفسها وبالقرب منهـا(١) » . ومعنى هذا ان الحزب يناضل من الخارج كزمرة ذات اثر فعال . وفي ذلك خطوة جيدة دون شك . غير ان السؤال الاساسي يظل مطروحا وهو : هل يجوز ان يكون أثر هذه الزمرة هو الاثر الحاسم الوحيد ؟

وبعد لسنا نهدف ههنا الى ان نقف وقفة خاصة عند النظام الاشتراكي اليوغوسلافي وعند بيان ما له وما عليه . والذي ساقنا الى هذا الحديث ما رمينا اليه من تقديم مثال حي عن المشاركة الفعلية التي ينبغي ان تكون للفئات الشعبية عامة وللفئات العمالية خاصة في التنظيم الاشتراكي . وقد كان جل ما نقصد اليه ان نؤكد ان اول مقومات الاشتراكية الديمقراطية هذه المشاركة الفعلية من قبل المنظمات الشعبية والعمالية . وواضح ان مثل هذه المشاركة كما سبق ان بينا غير متوافرة في التنظيم الاشتراكي على نحو ما رسمت خطوطه الكبرى القوانين الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة .

٤ ـ التأميم والتعويض :

على أن ثمة أمرا هاما وراء هذا كله . وهو التساؤل عن الشكل الذي ينبغي ان يتم فيه التأميم في المجتمع

(١) ارجع خاصة الى مقال كتبه « كارديلي » في مجلة « المشكلات الراهنة للاشتراكية » ، عدد كانون الثاني شباط ١٩٥٥ ، حول « الديمقراطية الاشتراكية مطبقة في يوغوسلافيا » .

الاشتراكي ، وعن خطوات هذا التأميم ، وعن مبدأ التعويض عند قيام التأميم خاصة .

واذا ما عدنا في هذا المجال الى التجربة الماركسية نفسها ، نستهدي بعض معانيها ، وجدنا ان الشيء الوحيد الذي تم حوله اتفاق المشرعين الاشتراكيين دون ما جدل ونقاش ، هو الاخذ بمبدأ تأميم وسائل الانتاج . اذ ما دامت هذه الوسائل ليست ملكا لاقليه ، كان المجتمع حرا في تنظيم استخدامها لصالح المجموع ، اما التأميم الكامل لسائر ضروب الملكية ، فأمر لم تذهب الماركسية الى اقراره في الخطوات الاولى . هكذا نجد « انجلز » يقرر في الصيغة الاولى للبيان الشيوعي الذي صدر عام ١٨١٨ رفض فكرة التأميم الكامل ، ويذهب الى القول بالتأميم التدريجي ، وبالتعويض على اصحاب الاملاك المؤممة .

مثل هذه المباديء التي ارهص بها انجلز كانت آراء مستندة الى الحدس الشخصي ، ولم تكن قائمه على اساس بحث علمي ، حتى اذا جاء التطبيق العملي للماركسية في روسيا وفي الدول التي تسير في فلكها ، اثبت هذا التطبيق صحة نظرات انجلز ، وقادت التجربة الشيوعية في هذا المجال عددا من الاشتراكيين المنشقين عنها الى تقديم حجج جديدة تدعم آراء انجلز الاساسية ، هكذا نجد « كوتسكي » يقدم بعد حوالي نصف قرن من تصريحات انجلز حججا قوية يدعم بها التأميم التدريجي ويقف خاصة عند ضرورة التعويض الملائم والعادل ، عند وقوع التأميم . وعلى رأس الحجج التي تدعم التأميم التدريجي في نظره ذلك المبدأ الماركسي القائل بان فروع الصناعة المركزة جدا هي وحدها المؤهلة لان تؤمم ، ومعنى هذا انه لابد من مرحلة انتقالية طويلة ، يقوم فيها ضرب من « الاقتصاد المختلط » نجد فيه قطاعا خاصا راسماليا واسعا الى جانب القطاع الاشتراكي العام الاخذ بالاتساع ، وفي مثل هذه المرحلة الانتقالية ، كل تأميم لايرافقه تعويض اولا يمنح تعويضات كافية ، لابد ان يقدم ضربات مخيفة للاقتصاد في مجموعه : فأصحاب الشركات والمؤسسات الخاصة التي ماتزال ضمن القطاع الخاص غير المؤمم ، سوف يشعرون بان السيف مصلت فوق رقابهم وان التأميم يمكن ان يصيبهم بين يوم واخر ، ولهذا يحجمون عن تمويل مشروعاتهم وتوسيعها ويكفون عن تطوير هذه المشروعات ويغدو همهم ان يحفظوا لانفسهم اكبر قدر من ملكية سوف يجردون منها في الغد ، وهكذا يؤدي سلوك الحكومة التي تلجأ الى التأميم دون ان تقدم تعويضات عادلة الى قتل الاقتصاد او تجميده « وهذا ماحدث في فرنسا مثلا بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٠ » او الى اللجوء الى توسيع اطار التأميم وجعله يشمل مجالات لم تكن تريد تأميمها ، لانها لم تغد بعد مؤهلة لذلك ، وفي مثل هذه الحال الاخيرة تعرض نفسها لاخفاق مؤكد .

ان وجهة النظر التي نعرضها هي وجهة نظر الماركسيين غير الشيوعيين ، انهم يرون ان التأميم التدريجي لايمكن تصوره بدون الاخذ بمبدأ التعويض العادل . ووجهة النظر هذه كما نرى بوضوح ، تنطبق اصدق الانطباق على الوضع الذي يجري فيه التأميم في الجمهورية العربية المتحدة ، فالتأميم قد وقف اولا عند حدود بعض المشروعات المؤهلة لان تؤمم ، ولم يكن بالتالي تأميما شاملا . الامر الذي نشأ عنه قيام اقتصاد مختلط ، يتعايش فيه الاقتصاد الراسمالي الخاص مع الاقتصاد المؤمم . وقد خلق التأميم في قلب هذا الاقتصاد الراسمالي الخاص ذعرا كبيرا ، حد من النشاط الاقتصادي وجعل اصحاب المشاريع الصغرى لايطمحون في توسيعها ، ولا يفكرون الا في توفير الاموال اللازمة لقضاء الايام الباقية من حياتهم او في تهريب هذه الاموال الى الخارج ، وزاد في هذا الذعر ان التأميم لم يصحبه مبدأ التعويض العادل . فالتعويضات التي اقرتها القوانين الاشتراكية التي صدرت اخيرا لايمكن ان تسمى تعويضات عادلة ، وهي تدفع على اية حال على شكل سندات اسمية على الدولة بعد فترة طويلة من الزمن ، ومثل هذا التصرف خلق حالا من القلق الاقتصادي ادت الى تجميد الحركة الاقتصادية وقتل روح المبادرة الفردية التي كانت دوما من عمد الاقتصاد القومي عندنا .

ان مثل هذا المأخذ الكبير الذي تعرضت له القوانين الاشتراكية الاخيرة ، ينتقل بنا الى جوهر المسألة ، الى ماكنا قررناه من ضرورة الارتباط الوثيق بين التخطيط الاشتراكي وبين التنظيم الشعبي جملة ، فالتفرد في القطع في مثل هذه الامور الاساسية في حياة بلد من البلدان لابد ان يقود الى مخاطر واخطاء كثيرة ، ورسم الخطة الاشتراكية دون الرجوع الى المنظمات الاقتصادية نفسها ، ودون دراسة الاوضاع الاقتصادية القائمة ، مزلق كبير من مزالق الاشتراكية الحكومية ، وهذا المزلق يعرض حياة البلاد الاقتصادية للخطر ، ويعرض مصالح الطبقة العاملة نفسها لخطر اكبر .

ان الذين يدرسون التجربة الشيوعية اليوم يبينون ان من اهم الاسباب التي قادت الشيوعية الى ماوقعت فيه من اخطاء ، لاسيما في مجال التطويح بالديمقراطية واللجوء الى العنف ، هو انها تعجلت الامور قبل الاوان فاضطرت الى ماأضطرت اليه من قسر وضغط ، صحيح ان الشيوعية تبرر ذلك بضرورات المعركة ، وباحتدام الصراع مع المعسكر الراسمالي . وصحيح ان الموجه الاساسي لسلوك الشيوعية منذ ايام لينين كانت ارادة البقاء ، ولكننا لايعنينا ان نتحدث عن هذه المبررات ، والذي يعنينا هو تقرير هذه الحقيقة ، وهي أن البلاشفة حين ارادوا ان يعجلوا بالاشتراكية وان يطبقوها قبل الاوان ، لاسباب معقولة او غير معقولة ، ضمن بلد لاتهيئه ظروفه لذلك حسب رأي ماركس نفسه ، اضطروا الى القضاء على مبدأ اساسي من مباديء الاشتراكية الى مدى طويل ، ومما يقوله « تروتسكي » نفسه في هذا الصدد في خطاب له القاه في تشرين الثاني من عام ١٩٢٢ في المؤتمر الرابع للكومنترن :

« من المستحيل ان نفهم تاريخ الحركة الاقتصادية في روسيا السوفياتية خلال السنوات الخمس من وجودها اذا نحن نظرنا الى الامر فقط من منظار المصلحة الاقتصادية وحدها ، وعلينا على العكس ان ننظر الى الامور مدركين اولا دور الضرورات الحربية والسياسية ، ثم دور المصلحة الاقتصادية ، فالمنطق الاقتصادي السليم لايتمشى دوما مع الضرورات السياسية .. ومن الواضح اذا نظرنا الى الامور من الزاوية الاقتصادية وحدها ، ان تأميم الملكية البورجوازية لايبرر الا بمقدار ماتكون دولة العمال قادرة على تنظيم المشروعات المؤممة وفق قواعد جديدة ، والتأميم بالجملة الذي حققناه في عامي ١٩١٧ و ١٩١٨ لم يكن يلبي هذا الشرط دون شك . فامكانيات التنظيم لدى دولة العمال لم تكن بعد قادرة على تنظيم جميع المشروعات

المؤممة . غير ان الذي ينبغي الا يغيب عن البال اننا قمنا بهذا التأميم تحت ضغط الحرب الاهلية ، وليس من الصعب ان ندرك اننا لو اردنا الاخذ بسلوك اكثر رشادا من الوجهه الاقتصادية ، اي لو لجانا الى تأميم الملكيه البورجوازيه تاميما تدريجيا معقولا ، لكان هذا منا حمقا مابعده حمق من وجهه النظر السياسية » .

وهكذا ادى استباق الامور الى الانزلاق في طريق قاد في النهايه الى مجانبة المبدا الاساسي من مباديء الماركسية ، نعني مبدا موت الدولة ، والى الاخذ بدكتاتوريه الحزب الشيوعي ولجنته **المركزية ومكتبه السياسي** .

وما نريد ههنا ان نتحدث عن التجربه الشيوعية ، والذي يعنينا من هذا المثال ان الاشتراكيه ، حين لاتاخذ بعين الاعتبار ظروف الاقتصاد القومي ، وحين تتعجل الامور فتؤمم مالم يصبح مؤهلا للتأميم بعد وتبتعد عن التعويض العادل ، لابد ان تنساق في طريق يقودها الى فرض سلطانها فرضا يزداد يوما بعد يوم ، ويضطرها الى تأميم شامل عاجل ، يفرض فرضا ، دون ان تستطيع ظروف البلد احتماله . وهكذا تنجر بالضرورة الى اشتراكيه تعسفية قوامها السلطة والفرض ، لا بالنسبة الى فئة محدودة من المواطنين ، ولكن بالنسبة الى جملة المواطنين . ويزداد هذا الامر خطورة في البلدان التي لم تصنع بعد تصنيعا كافيا ، ولم تقم فيها شروط الحياة الاجتماعية النامية الواسعة .

٥ ـ خاتمة : الاشتراكية والديمقراطية :

من هذا كله ندرك ان الارتباط بين الاشتراكية والديمقراطية ارتباط عضوي اساسي ، وان الديمقراطيه ليست زينة تحلي الاشتراكيه وتزيد في روائها ، وانما هي عنصر مداخل لها لايمكن ان تؤدي وظيفتها الكاملة بدونه . **ان كل انحراف في تطبيق الديمقراطيه ضمن المجتمع الاشتراكي لابد ان يؤدي الى انحراف في الاشتراكيه نفسها .**

والتجربة العالمية في هذا المجال تحدثنا حديثا واحدا لا ثاني له ، وهو ان المعضلة الحقة التي تعرضت لها الاشتراكية وما تزال تتعرض لها هي ايجاد الصيغة الملائمة للديمقراطية الاشتراكية الناجعة . والاخطار التي تتعرض لها الاشتراكية ليست في واقع الامر اخطار الرأسمالية ، فالرأسمالية في طريق الزوال ، والمد الاشتراكي غدا حقيقة واقعة . ان الاخطار الحقيقية التي تتهدد الاشتراكية هي اخطار تأتيها من داخلها ، من عجزها عن ايجاد اللحمه العضوية العميقة التي **تربطها بالديمقراطية** .

ولا نغلو اذا قلنا ان مشكلة الانسان الحديث غدت بحق مشكلة التوفيق العميق بين الديمقراطية والاشتراكية بين مايدعى بالديمقراطية السياسية وما يدعى بالديمقراطية الاجتماعية او الاقتصادية . ومثل هذا التوفيق كما يتبين لنا من عرضنا السابق كله ، لايجوز ان يكون توفيقا سطحيا تنضاف فيه قطرات من الديمقراطية الى نظام اشتراكي جوهره معاد للديمقراطية ، والواجب على عكس هذا ان يكون هذا التوفيق باطنيا يداخل التنظيم الاشتراكي في جميع مراحله .

وقد رأينا بعض اشكال هذا التنظيم الديمقراطي الموصل للمجتمع الاشتراكي ، ورأينا ان اهم مقوماته تحقيق المشاركة الفعلية من قبل الشعب والعمال ، وقيام رقابة شعبية فعلية ، وافساح المجال للنقد والمعارضة ضمن الاطار الاشتراكي . ونعود فنقول اننا لانقصد بهذا النقد نقدا خارجيا شبيها بالنقد الذاتي (autocritique) الذي نقع عليه في الاتحاد السوفياتي . فهذا النقد كما نعلم نقد صوري محرض ، يتخذ بديلا عن المعارضة المفقودة ، ويوجه توجيها رسميا مقننا ، ويلي في معظم الاحيان قرارا تتخذه الحكومة لتصحيح خط ثبت لها خطؤه .

واهم مباديء هذا التنظيم الديمقراطي ضمن المجتمع الاشتراكي ان تكون سرعة الحركة الاشتراكية في الميدان الاقتصادي متلائمة مع امكانيات الابقاء على الديمقراطية . فقد رأينا ان من اهم عوامل اللجوء الى العنف في الحركة الاشتراكية الضرورات التي قادت الى خطوات اشتراكية سابقة لاوانها وبتعبير اخر لا بد ان تكون حركة التأميم الاشتراكي متلائمة مع ظروف البلد وطاقاته بحيث تستطيع الديمقراطية ان تحملها وتسير بها سيرا سليما .

ويقوم فوق هذا كله مبدأ اساسي من مباديء الديمقراطية في المجتمع الاشتراكي ، وهو ان **الديمقراطية اني كانت ، عدوة التفرد ، ولا يمكن ان تقوم الا على اساس التعدد** ، تعدد الاراء . فالراي الوحيد ، والحزب الوحيد ، والخطة الوحيدة ، امور تنافي الديمقراطية وتصيبها في الصميم . ومن الخطأ ان يخيل الينا ان العلاقات الاجتماعية التي تخلقها الاشتراكية تحذف نهائيا جميع انواع الصراع . والصحيح هو عكس ذلك تماما ، وسيظل دوما للعمال مطالب خاصة يجابهون بها الدولة . والدولة لايمكن ان تكون دولة

ـ التتمة على الصفحة ٧٤ ـ

عشر قصص

(في طبعة جديدة فاخرة)

للقصاص اللبناني خليل تقي الدين

*

« رايت في فنكم القصصي لونا مبتكرا محببا في التحليل النفسي ، فضلا عن ابداعكم في وصف الشخصيات ، وبراعتكم في خلق الجو الصالح للقصة . . انها ميزات تشهد بتفوقكم ونجاحكم في كتابكم الجديد : « عشر قصص » ـ محمود تيمور .

■ ان « عشر قصص » دعامة كبرى من دعائم هذا الفن الجميل في نهضتنا ، ومحاولة جمعت من عناصر التوفيق ما جعلها بحق تحفة من اغلى التحف التي ظهرت في الادب العربي الحديث » توفيق يوسف عواد

نشر : دار المكشوف ، بيروت

الاشتراكية والديمقراطية

ـ تتمة المنشور على الصفحة ١٦ ـ

العمال بكل مافي هذه الكلمة من معنى ، لاتمثل الا مصالحهم ومصالحهم كاملة . يضاف الى هذا ان الدولة تتجلى في اناس وزمر لها ، في نظام الحزب الواحد خاصة ، نوعية خاصة وتتصف بعزلة يمكن ان تبعد عنها فئات العمال .

ان قيام التعدد شرط اساسي من شروط الديمقراطية اني كانت ، وهذا التعدد لابد ان يتحقق ، ضمن المجتمع الاشتراكي ، في مجال العمل النقابي ، بل لابد ان يكون من مبادئه ان يكفل للعمال حق الاضراب نفسه .

على ان هذا التعدد ينبغي ان يتم ضمن اطار محدود اطار الاتفاق على الاهداف النهائية ، ولا بد ان يقوم في الاقتصاد الاشتراكي اتفاق شعبي عام على الاهداف . اما ان يكون التعدد في قلب الاهداف نفسها ، وان يقوم الخلاف حول غايات المجتمع الاشتراكي نفسه ، فهذا تناقض ، يجيز للاشتراكية ان تتنازل عن عقيدتها الاشتراكية .

ان الاساس الهام للمجتمع الذي يسير نحو الحرية ، على حد تعبير «كارديلي»، هو اولا وقبل كل شيء ضمان حق كل فرد في الا يستغل ويستثمر ، وفي ان يستطيع ان يقرر بوصفه منتجا، كيف سيوزع ويستخدم فائض العمل في مجتمعه العمالي وفي المجتمع عامة »(١) !

ان الاشتراكية ، كما قلنا ونقول ، لايجوز ان تصبح غاية في ذاتها ، ولا بد ان تكون غايتها اطلاق قوى الانسان وتحرير طاقاته وضمان تفتحه الفردي ضمن اطار المجتمع . ومن اهم مايضمن احترام الانسان هذا ضمن المجتمع الاشتراكي الحفاظ على حقوق الانسان ، بمختلف اشكالها ، وبمختلف الوسائل ، وعلى راسها صيانة استقلال القضاء وحريته وعدم انتهاك القوانين ، ولا سيما الجزائية منها . اذ مهما تكن الجريمة التي يمكن ان يرتكبها فرد ضد الخطة الاشتراكية ، يظل من الصحيح انه امام موقف تتعرض فيه حياته وحريته للخطر ، اي تتعرض فيه للخطر لديه قيم ينبغي ان يكون الحفاظ عليها غاية النظام الاشتراكي ولهذا كان من الواجب ان يكون لمثل هذا الفرد الحق في ان يدافع عن نفسه وفي ان يجعل دفاعا علنيا ، والقاضي « جزائيا كان او مدنيا » لابد ان يكون في مثل هذا المجتمع الاشتراكي شخصا يستطيع عند الاقتضاء ان يسير في عكس اتجاه التاريخ ، اي لابد ان يكون ان صح التعبير خارجا عن التاريخ . وهذا لايعني طبعا انه يملك الحقيقة وحده . فهو قد يخطيء ، وقد يصر على خطئه ، ولكن الشعب اذ ذاك يمكن ان يفرض ارادته بان يغير القانون او يوضحه.

وواضح ان هذا الاتجاه الديمقراطي الذي ينبغي ان تاخذه الاشتراكية اذا ارادت ان تحقق اهدافها ،لايمكن ان ييسر له كامل النجاح الا اذا اقامت تربية ديمقراطية للشعب ، تجعله يتذوق الحرية وبقدر مداها وحدودها . وواضح ان ماذهبنا اليه من ضرورة قيام وفاق شعبي عام على الاهداف الكبرى ضمن المجتمع الاشتراكي يمكن ان ينقلب الى فوضى او خداع اذا لم تيسر للشعب تربية تمكنه من ممارسة هذه الحرية ممارسة ناجعة . ولا نقصد بتربية الشعب هنا ،مجرد تلقينه المذهب الاشتراكي والمباديء التي تدين بها الدولة ، فمثل هذا التلقين المذهبي ، رغم انه يفرش الفكر ببطانة من الافكار ، لايمكن ان نسميه تربية بالمعنى الحقيقي للكلمة ، لان اول مباديء التربية ان تكون غايتها ايصال الفرد الى ان يفكر تفكيرا حرا لاتفكيرا اتباعيا، فالحرية الحقيقية لاتتحقق للفرد اذا قدمت له الافكار جاهزة مبيتة ، ولا بد في التربية الديمقراطية الحقة ان نربي الافراد على التفكير الشخصي الحر ، بحيث يستطيعون ان يأخذوا الاشياء على عاتقهم ويفكروا فيها على حسابهم ، ويصلوا الى حد من النضج يستطيعون معه ان يتحملوا مسؤولية التفكير لوحدهم ، ويغدوا قادرين على ان يتركوا لوحدهم في مواقف جديدة يستطيعون فيها ان يختاروا ويقرروا بانفسهم دون اللجوء الى مرشد ، بل ضد من يمكن ان يرشدهم في بعض الاحيان .

وواضح ان هذا المطلب الاخير من اهم مقومات الحياة الديمقراطية ، والتوسل اليه يكون عن طريق انواع التربية جميعها في مختلف المراحل والاعمار ، وعلى راسها التربية المدرسية ،ولن نخوض في الحديث عن مباديء التربية الديمقراطية في المدرسة ، ولن نشير الى وسائلها الكثيرة، وحسبنا ان اهم مقوماتها ان تكون حريصة على تكوين روح البحث عن الحقيقة واحترامها ، بعيدة عن تشويه التاريخ باسم اهداف معينة ، ان هدفها ، بقول موجز ، لايجوز ان يكون مجرد دمج الفرد بمجتمعه دمجا قوامه الاتباع والانصياع ، فمثل هذا الاندماج عقيم غير منتج . والاندماج الحقيقي هو الذي يصدر عن فرد قادر على التحرر من المجتمع والحكم عليه ، يملك من تفتح الراي الشخصي مايجعله يأخذ من قيم مجتمعه ماياخذ عن روية واختيار ، ويرفض مايرفض عن روية واختيار . ان غاية التربية الديمقراطية الحقة ان تجعل من اندماج الفرد مع قيم مجتمعه وتراث مجتمعه وسيلة لتحرير هذا الفرد تحريرا يمكنه من الحكم الحر على هذا المجتمع ، ومن تجاوزه ودفع مبادئه الى امام . والتكوين الديمقراطي العميق للفرد يعني تكوين ارادته المستقلة وشخصيته الفذة القادرة اخيرا على الاوبة الى ذاتها ، والاتصال بعالم القيم الروحية تجد فيه معيار سلوكها في المجتمع ومعيار سلوك المجتمع .

ومثل هذه التربية الديمقراطية هي الجديرة وحدها بالمجتمع الاشتراكي الحق ، فالاشتراكية تهدف كما قلنا كرة بعد كرة الى غاية انسانية ، وغايتها الكبرى خلق حضارة جديدة قائمة على العمل ، من شانها ان تحفظ للانسان كرامته وتمنع عنه استغلال اخيه الانسان وتطلق لديه قوى الابداع ، ومثل هذه الاهداف هي اهداف الديمقراطية عينها . ومن هنا كانت اللحمة بينهما كما قلنا داخلية عميقة .

واذا عدنا الى المجتمع العربي ، ادركنا ادراكا اعمق مدى التواصل الذي ينبغي ان يقوم فيه بين الاشتراكية والديمقراطية . فالمجتمع العربي بحكم تاريخه مجتمع مؤمن بكرامة الانسان وبقيمه الروحية ولا يمكن ان يقبل بالاشتراكية اذا كانت مجرد موقف مادي في فهم الكون والاشياء . وهو لايقبل ان تكون المادة مقدمة على الفكر، بل يرى على العكس ان التفاعل قائم بينهما ،وان الفكر اخيرا هو الذي ينبغي ان يقود المادة ، ولا سبيل الى الحفاظ على القيم الفكرية ضمن المجتمع الاشتراكي اذا غدا التنظيم الاشتراكي الاقتصادي غاية في ذاته يجيز لنا ان نطوح

---

(١) في تقرير قدم الى المؤتمر الشعبي لرابطة الشيوعيين اليوغسلافيين المنعقد في نيسان عام ١٩٥٢

بمباديء الانسان وقيمه في سبيل نجاحه وتطوره .

والمجتمع العربي بعد ذلك ، يحكم حاضره وواقعه المجزأ والاخطار التي تحيق به ، يجد في الديمقراطية الوسيلة الصحيحة لبلوغ المجتمع الاشتراكي العربي ، ويجد في الحفاظ عليها الدرع المتينة التي تقيه مخاطر السير نحو الاشتراكية سيرا متعجلا او مغلوطا . اذ ما دامت الاشتراكية اطارا ينبغي ان يتلاءم مع ظروف البلد وحاجاته وان تكون خطواته الاولى مسايرة لامكانيات البلد الاقتصادية والاجتماعية ، فمن اللازم اذن ان تتم في جو ديمقراطي يتيح التعرف على حاجات هذا البلد ، ويسر تقلها عن طريق المنظمات الديمقراطية المختلفة ، وبجنبها على هذا النحو اخطار الانزلاق في موقف نظري خاطيء .

ان الديمقراطية كما قلنا اكثر من مرة ، لايمكن ان تفهم على انها مجرد نظرة مثالية تقول بالحرية وتتغنى بها . انها لاتاخذ معناها الا ضمن ظروف المجتمع وحاجاته . والاشتراكية هي التي تهب للديمقراطية مضمونها اذ تجعلها منصبة على التنظيم الواقعي للصلات التي تقوم بين الافراد ضمن مجتمع معين . ومن هنا كانت الديمقراطية تغتني بالاشتراكية وتتحدد عن طريقها ، وكانت الاشتراكية تحتمي بالديمقراطية وتحافظ على اهدافها الاصيلة .

ان تحرير الانسان لايمكن الا ان يكون تحررا كاملا ، والعبودية التي ينبغي ان نبعده عنها عبودية متعددة الوجوه ولا يجوز ان نبعد عنه عبودية المال لنخضعه لعبودية جديدة ، عبودية الحكم ، كما لايجوز ان نبعد عنه عبودية الحكم لندعه يرزح تحت اثقال التحكم الاقتصادي والظروف الاجتماعية السيئة .

ولا بد من تحرير حقيقي شامل ، وسيلته الاولى والاخيرة الجمع العميق بين الاشتراكية ، بوصفها اداة للتحرير الاقتصادي والاجتماعي ، وبين الديمقراطية بوصفها اداة للتحرير الفردي .

ان الديمقراطية الاشتراكية ليست ديمقراطية معلقة في الهواء، وانما هي ديمقراطية تبدأ من النضال ضد العوامل الموضوعية التي تؤدي الى عبودية الفرد ، نعني العوامل الاقتصادية والاجتماعية . ولكن صعوبات الطريق لاتنسيها الهدف الاساسي لهذا النضال ، نعني حرية الانسان وتحريره.

انها لاتنظر الى الحرية على انها امنية خلقية نبلغها بالاماني والتبشير ، بل تدرك ان **العمل للحرية لا يكون الا عن طريق النظر في القوى الاجتماعية الواقعية الفعلية ، وفي علائقها المتبادلة وما بينها من صراع وتضارب ، بغية تنظيمها التنظيم الذي يكفل للانسان وجوده الكريم .**

ومجتمعنا العربي جاوز اليوم مرحلة رسم المباديء والدعوة المجردة لها . انه في حاجة الى الصيغة العملية التي تنطلق ضمنها هذه المباديء . ولا سبيل الى رسم هذه الصيغة الا عن طريق تحديد شكل التلازم الفعلي ، في سائر تفصيلاته ، بين التنظيم الاشتراكي وبين العمل الديمقراطي . ولن تنقلب المباديء التي يؤمن بها مباديء فعالة راسخة ، الا عندما تجد هذه الترجمة الواقعية الفعلية لها ، وعندما تتحدد بعمق ودقة صلات الاشتراكية بالديمقراطية ، فعندها ستطيع الانسان العربي ان يحمل الرسالة قويا جادا بعد ان ادرك ان عمله يضمن له القيم الحقة التي آمن بها كعربي ، قيم العدالة والحرية معا كما يضمن للانسان كرامته التي طالما هدرت باسم القيم والمباديء .

دمشق

عبد الله عبد الدائم

صدر حديثا :

أنا وسارتر والحياة ...

بقلم الكاتبة الوجودية الشهيرة

سيمون دو بوفوار

ترجمة عايدة مطرجي ادريس

في هذا الكتاب الرائع تروي لنا الكاتبة الوجودية الكبيرة سيمون دوبوفوار قصتها مع الرجل الذي كان شريك حياتها ، من غير ان يكون زوجها ، جان بول سارتر . وهي من خلال ذلك تقص تلك المغامرة التي ادت الى انتصارها : كيف اصبحت كاتبة الى جانبه ، وكيف كانا وما يزالان يواجهان الحياة .

انها قصة عجيبة ، هذه التي تسردها هنا سيمون دوبوفوار لانها قصة عاطفة فذة قلما ربطت كائنين فوق هذه الارض بمثل هذا الرباط : رباط الحب الواعي الذي يوثقه تفاهم روحي وفكري ليس له في عمقه وصميميته مثيل . فبالرغم من ان سارتر يحب هنا ، كائنات اخرى ، من مثل « كميل » و« اولغا » فان **ما يشده الى سيمون دوبوفوار اعمق من ان تؤثر فيه اية علاقة خارجية وان ما يشدها اليه اوثق من ان توهنه الغيرة .. صحيح انها تغار ، وتعبر عن ذلك في صفحات رائعة، ولكن السعادة التي خلقها لقاؤها بسارتر منذ اللحظة الاولى ستظل ترفرف على حياتها مادامت على قيد الحياة . وهي واثقة كل الثقة من انها « لن يأتيها اية مصيبة من سارتر الا اذا مات قبلها ..»** قصة رائعة ، عميقة ، مرهفة ، نابضة بالحياة ..

الثمن ٤ ليرات لبنانية او ما يعادلها

منشورات دار الاداب